



بعد انهيار محاولات وزراء خارجية الاتحاد في التوصل لاتفاق حول الحظر

تسليح المعارضة السورية.. يدمر وحدة «الأوروبي»

من مرتفعات الجولان السورية المحتلة حيث تمثل قوات النمسا الجزء الأكبر من بعثة المراقبة التابعة للأمم المتحدة لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وسوريا.

وانسحاب القوات النمساوية بعد أربعين عاماً من الحفاظ على السلام في المنطقة منذ حرب 1973 سيؤدي إلى فجوة كبيرة في قوة الأمم المتحدة التي تواجه مشاكل بالفعل وقوامها ألف جندي والتي تفصل بين جيشي إسرائيل وسوريا اللذين ما زالتا رسمياً في حالة حرب.

وقال شبيدليرج «لسنا في وضع عاجل يحتم سحب قواتنا غداً مضافاً أن النمسا ستستمر في مراجعة الأوضاع الأمنية مع الأمم المتحدة».

وتابع أن بان جي مون الأمين العام للأمم المتحدة «يقف إلى جانبنا تماماً ويقول إنه ليست هناك حاجة إلى مزيد من السلاح في سوريا».



معارضون للأسد في حلب



قادة الأوروبي، قررت كلمتهم الأزمة السورية

عواصم - «وكالات»: انهارت أسس الأول محاولات الاتحاد الأوروبي للتوصل إلى اتفاق على تزويد المعارضة السورية بالسلاح الأمر الذي جعل بريطانيا وفرنسا في حل للقيام بخطوة منفردة لتسليح مقاتلي المعارضة ابتداءً من أغسطس إذا قررنا ذلك.

وحققت بريطانيا وفرنسا ما كانتا تريدانه من جلسة تفاوض مطولة في بروكسل يوم الإثنين ولكن ذلك كان على حساب وحدة الاتحاد الأوروبي.

ورفض لندن وباريس الموافقة على حظر السلاح كان يمكن أن تتسبب في انهيار كل العقوبات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على سوريا الأمر الذي يسبب إحراجاً للاتحاد ويمنح نصراً للرئيس السوري بشار الأسد.

لكن وزراء الاتحاد تمكنوا من تقادي هذا بالاتفاق على إبقاء كل العقوبات ماعدا حظر السلاح على المعارضة.

وعلى صعيد ردود الأفعال على هذا التطور قالت روسيا أمس إن رفع الاتحاد الأوروبي حظر السلاح في سوريا قد يضعف من فرص مؤتمر السلام الذي تحاول روسيا والولايات المتحدة تنظيماً.

ونقلت وكالة إيتار تاس للأنباء عن نائب وزير الخارجية سيرجي ريباكوف قوله عن خطوة الاتحاد الأوروبي التي تسمح للدول الأعضاء بالاتحاد بتزويد مقاتلي المعارضة السورية بالسلاح «يضر ذلك بفرص عقد المؤتمر الدولي».

وأعلنت روسيا والولايات المتحدة في السابع من مايو أنها ستحاولن دفع حكومة الأسد وخصومها إلى المشاركة في مؤتمر سلام للسعي لانتهاء الصراع المستمر منذ 26 شهراً وقتل فيه أكثر من 80 ألف شخص.

واجتمع وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف ونظيره الأمريكي جون كيري في باريس مساء الإثنين لمناقشة المؤتمر المقترح لكنهما لم يعلن أي خطط محددة.

من جانبها وصفت المعارضة السورية قرار الاتحاد الأوروبي بإنهاء حظر السلاح عليها بأنه «غير كاف ومتأخر».

وقال لوي صافي، المتحدث باسم الائتلاف الوطني السوري المعارض: «إنها دون شك خطوة إيجابية، لكن نخشى أنها تأخرت ولا تحمل الشيء الكثير».

وأضاف صافي، على هامش اجتماع للمعارضة في اسطنبول التركية، أن الدول الديمقراطية خيبت ظن الشعب السوري، الذي كان يعتقد أنها تهتم بمن يطالب بالديمقراطية».

■ **روسيا تنتقد القرار وتعتبر الخطوة معرقة لفرص عقد المؤتمر الدولي**

■ **«الائتلاف» يهاجم «الأوروبي» ويصف التحرك بـ «غير الكافي» و«المتأخر»**

كان من المهم تقادي حدوث تحول في سياسة الاتحاد الأوروبي بشكل يسمح لأول مرة بوصول شحنات سلاح لأحد طرفي صراع.

وأضاف للصحافيين بعد اجتماع وزاري «لا يوجد تفويض من الاتحاد الأوروبي بتقديم شحنات سلاح وهذا أمر قاطع تماماً. لا يمكن أن يقول أحد أننا نحن الأوروبيين نريد أن تحصل المعارضة على شحنات سلاح من الدول الأعضاء» موضحاً أن أي دولة ترسل سلاحاً سيكون ذلك مبادرة منفردة منها.

وخفف ذلك الضغط على فيينا فيما يتعلق بسحب جنودها



المعارك تتواصل حول القصير

سوريا قائلة إن إرسال المزيد من الأسلحة إلى المنطقة سيؤدي فقط إلى تاجيح القتال ويقضي على آمال التوصل لاتفاق سلام

ويجعل من قوات حفظ السلام النمساوية هدفاً محتملاً لهجمات الثمساوي مايكل شبيدليرج أنه

«حقوق الإنسان» يناقش ملف القصير.. اليوم

نيويورك - «وكالات»: يعقد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الأربعاء جلسة طارئة لمناقشة تصاعد الانتهاكات الجسيمة في سوريا تحديداً في بلدة «القصير»، وذلك بناءً على طلب قدمته تركيا وقطر والولايات المتحدة الأمريكية.

وقالت مندوبة قطر بالمجلس، «علاء أحمد سيف آل ثاني، خلال الجلسة الثالثة والعشرين التي عقدت في مدينة جنيف السويسرية، الإثنين، إن عقد المناقشة أمر ملح لأن الوضع في سوريا يزداد سوءاً، وأضافت في تصريح أورده موقع الأمم المتحدة: «النظام السوري يقتل الناس وهو

يقوم بذلك منذ سنتين.. لم يضع أحد حداً للجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبت تحت سمع وبصر المجتمع الدولي». وتعقد الجلسة العاجلة اليوم وسط اعتراضات قوية من جانب سوريا وكوبا وفنزويلا، لمناقشة أحداث «القصير» حيث تنسّق القوات النظامية، مدعومة بمليشيات من «حزب الله» هجوماً عنيفاً في محاولة لاسترداد البلدة الاستراتيجية.

وخلال الجلسة، كرر بعض أعضاء المجلس، طلب المفوضة السامية للأمم المتحدة نافي بيلاي، بشأن نقل انتهاكات حقوق الإنسان الجارية في سوريا، إلى محكمة الجنائيات الدولية.

مصرع 3 جنود لبنانيين بهجوم مسلح في وادي البقاع

لبنان قتل الأسبوع الماضي 25 شخصاً على الأقل في اشتباكات في الشوارع اكتنفها في الأساس التوترات الشائكة عن معركة القصير وفي العاصمة اللبنانية سقط صاروخان على جنود بيروت معقل حزب الله.

ووقع الهجوم الصاروخي بعد خطاب لحسن نصر الله زعيم حزب الله تعهد فيه بتحقيق النصر في معركة الحزب دفاعاً عن الأسد.

وظلت سوريا على مدى 30 عاماً تسمح بمرور الأسلحة التي ترسلها إيران إلى حزب الله. ولم تعلن أي جهة المسؤولية عن الصواريخ التي أطلقت على جنوب بيروت لكن افترض على نطاق واسع أنها جاءت رداً على خطاب نصر الله من جانب مقاتلين سوريين هددوا بنقل القتال إلى لبنان ما لم ينسحب حزب الله من سوريا، وواجه الجيش اللبناني مسلحين من قبل في عرسال.

وفي فبراير قتل جنديان لبنانيان ومسلحان في تبادل لإطلاق النار قرب عرسال بعد أن دخل الجيش المنطقة لاعتقال عضو مشتبه به من جبهة النصرة المرتبطة بال-Qaeda.



جنود من الجيش اللبناني في طرابلس

قوات الأسد لطرد مقاتلي المعارضة من بلدة القصير الحدودية السورية الغربية في الوقت الذي تسلل فيه عبر الحدود عدد من المسلحين السنة المواليين للمعارضة للانضمام إلى الانتفاضة.

وفي مدينة طرابلس بشمال

ساعات سقط صاروخ على بلدة الحرمل التي تطلها غالبية شيعية على بعد 30 كيلومتراً شمالي عرسال مما أدى إلى مقتل امرأة وإصابة شخصين.

وامتد الصراع في سوريا المستمر منذ 26 شهراً وأودى بحياة أكثر من

بيروت - «وكالات»: قال مسؤولون لبنانيون إن مسلحين قتلوا ثلاثة جنود لبنانيين حين فتحو النار على نقطة تفتيش عسكرية في وادي البقاع الشرقي أمس قبل أن يلوذوا بالفرار عبر الحدود إلى سوريا.

ولم يتضح من نغز الهجوم وهو الإحدث في المنطقة الحدودية التي تتزلق أكثر فأكثر في الصراع الدائر في سوريا المجاورة.

وقسمت الحرب الأهلية في سوريا لبنان حيث يؤيد غالبية اللبنانيين الشيعة الرئيس السوري بشار الأسد بينما يؤيد عدد كبير من السنة المعارضة السورية التي يقودها السنة مما يضع الجيش اللبناني تحت ضغط كبير ليكبح التوترات الطائفية في البلاد.

ويبقى غالبية السنة في شمال وشرق لبنان على الجيش مسؤولين منهم من مساندة مقاتلي المعارضة في سوريا بالأسلحة والمقاتلين وفي الوقت نفسه يحملونه مسؤولية الفشل في منع حزب الله الشيعي من إرسال مقاتلين لدعم الأسد.

ووقع هجوم الأسس قبل الفجر

موسكو تتمسك بتزويد سوريا بـ «إس - 300».. وإسرائيل تلوح بالتحرك

القدس - «وكالات»: قال وزير الدفاع الإسرائيلي موشي يعلون أمس إن النظام المنطوق للصواريخ المضادة للطائرات المخصص لسوريا لم يغادر روسيا بعد لكن إسرائيل ستعرف كيف تتصرف إذا حدث ذلك.

وتتناقض تصريحات يعلون على ما يبدو مع ما قاله قائد القوات الجوية الإسرائيلية الأسبوع الماضي بأن شحنة من صواريخ إس - 300 «في طريقها» إلى الرئيس السوري بشار الأسد الذي يحارب انتفاضة شعبية تحولت إلى حرب أهلية.

وتشعر إسرائيل بالقلق من أن تمد روسيا سوريا بأسلحة متقدمة وتقول إن مثل هذه الأسلحة قد ينتهي بها الحال في أيدي عتونها إيران وحزب الله اللبناني، وقال يعلون للصحافيين «يمكنني أن أقول إن الشحنات ليست في طريقها بعد. أتمنى ألا تتحرك ولكن إذا وصلت سوريا لاسمح الله فسنعلم ماذا نفع». ولم يكشف الوزير الإسرائيلي عن مصدر معلوماته.

وقال وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف يوم 13 مايو إن موسكو ليست لديها خطط جديدة لبيع إس - 300 لسوريا لكنه ترك احتمال توصيل مثل هذه الأنظمة بموجب عقد قائم مفتوحاً، وبالإس قالت روسيا إنها ستعطي قداماً في تسليم سوريا هذا النوع من الصواريخ. وإن هذا النوع من الأسلحة سيساعد في ردع أي تدخل أجنبي، وصرح نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريباكوف أمس بأن هذه الصواريخ تشكل عامل «استقرار» هدفه ردع أي مخطط لتدخل خارجي في النزاع في هذا البلد.

وقال ريباكوف للصحافيين «تعتبر عملية التسليم هذه عامل استقرار ونرى أن إجراءات كهذه فردى إلى حد كبير بعض العقول المحنطة من التفكير في سيناريوهات يتخذ فيها النزاع منحى دولياً بمشاركة قوات أجنبية».

وأضاف «أن الأمر يتعلق بتسليم أسلحة دفاعية لحكومة البلاد للدفاع عن البنى التحتية والجيوش».